في دراسة علمية حديثة لخبير اقتصادي يمني :

مطالبة الحكومة بدور يسمح بدخول البنوك في مشاريع الإقراض الصغيرة

مناشدة صانعي القرار الاهتمام الكبير بالصناعات الصغيرة ومعالجة ما يواجهها من تحديات

اقتراح إنشاء مراكز صغيرة في الأرياف للتدريب على الصناعات الصغيرة

التأكيد على أن التمويل والتسويق أبرز التحديات أمام الصناعات الصغيرة في اليمن

صنعاء/سبأ :

طالبت دراسة علمية حديثة الحكومة بالقيام بدور ايجابي في سبيل دخول القطاع المصرفي في مشاريع الإقراض الصغيرة والأصغر، وتحفيز البنوك على إنشاء برامج لتنمية الصناعات الصغيرة وتدريب وتمويل العاملين في تلك الصناعات.

الدراسة أعدها الدكتور محمد يحيى الرفيق ، الخبير الاقتصادي وأستاذ العلوم المالية والمصرفية بجامعة ذمار، واشار فيها الى صغر حجم البنوك التجارية العاملة في اليمن وتواضع دورها في عملية الاستثمار والتنمية في البلاد ، موضحا ان أغلب تلك البنوك تتجه نحو الاستثمارات المضمونة في النجاح والتي لها عائدات سريعة ، وتعدً أقل مخاطرة وأكثر ضماناً وتتمثل في شراء أذون الخزانة بهدف الحصول على الفوائد التي يقدمها البنك المركزي، وخاصة بعد أن تم تعويم أسعار الفائدة.

ولفتت الدراسة الى دور المصارف في تمويل وتنمية الصناعات الصغيرة في اليمن وكذا إلى الدورالذي يمكن أن تؤديه المصارف التجارية في المساهمة في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ، فضلا عن تشجيع الاستثمار الخاص من خلال تبني مشروعات صناعية واستثمارية عن طريق التوسع في الطاقة الإنتاجية في الاقتصاد القومي من خلال تدعيم الصناعات الصغيرة التي يمكنها أن تلبي احتياجات الطلب المحلي وبالتالي تصدير الفائض من تلك المنتجات.

وقالت الدراسة " هذا لن يتم إلا من خلال مساهمة تلك المصارف في تنمية المهارات للمنظمين بحيث تتنامى قدرتهم على إدارة وتطوير وتنفيذ المشروعات الصناعية الصغيرة ، أي السعي نحو تحسين مهارات وقدرات طاقة العمل على استيعاب التقنيات الجديدة وتلبية متطلبات الاستثمارات الجديدة من قوة العمل الماهرة وشبه الماهرة".

وتوقعت الدراسة التي استخدمت الأسلوب الوصفي والاستنباطي والتحليلي أن تلعب المصارف الإسلامية في اليمن دوراً في توفير الموارد المالية المحلية الضرورية لزيادة معدل النمو الاقتصادي ، ويمكنها أن تلعب دوراً كبيراً في حشد المدخرات القومية والخارجية ، بالإضافة إلى تدعيم الاستقرار الاقتصادي.

وأشارت إلى ما يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية من تشكيلة واسعة من الأنشطة والخدمات والتي تحتاج إلى الكوادر المتخصصة والفنية في جميع المجالات، كونها وثيقة الصلة بالموارد البشرية للمجتمع مثلما هي وسيلة هامة لتعبئة المدخرات فضلا عن ذلك تقوم بتوظيف الموارد البشرية للمجتمع معا، وهذه الميزة موجودة في المصارف الإسلامية أكثر منها في المصارف التجارية.

وقارنت الدراسة الصعوبات في مجالي الصناعات الصغيرة والتجارة للمنشآت الصغيرة في اليمن بركود السوق ، موضحة أن 32 ٪ من ذلك الركود يكمن في جانب الصناعة، 23 ٪ في التجارة، مشيرة إلى أن التضخم في الصناعة بلغ 6 ٪ ،بينما تجاوزت نسبته في التجارة 12 ٪ .

وفيما يتعلق بنقص رأس المال أو التمويل فقد بلغت 6 ٪ في الصناعة ، و8 ٪ في التجارة، كما أن أسعار مدخلات قطاع الصناعات الصغيرة ارتفعت بنسبة 5 ٪ ، ومثلها في الإيجارات، مبينة بهذا الصدد أن الدخل في مجالي الصناعات الصغيرة والتجارة انخفض بنسبة 4 ٪ في كل منهما وأن الخدمات المقدمة من قبل الحكومة والتي ارتفعت أسعارها نحو 4 ٪ أثرت على الصناعة.

وأشارت إلى عدد من التحديات الأخرى التي تواجه الصناعات الصغيرة في اليمن أبرزها تحديات التمويل والتسويق والتحديات الفنية المرتبطة بالقصور الشديد في مجال الخدمات المساندة لتوفير المعلومات الفنية التي يحتاجها المشروع أو المشروعات الصغيرة.

وبخصوص التمويل للمشروعات الصغيرة ذكرت الدراسة مصدرين للتمويل هما داخلي وخارجي ، فالتمويل الداخلي يتم عن طريق الاحتياطيات أو الأرباح المتراكمة في المشروع أو المدخرات الشخصية للمالكين أو الاقتراض والدعم المالي من العائلة أو الأصدقاء أو احد الأقارب لمالك المشروع.

أما التمويل الخارجي فيتمثل في البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض الأخرى وأيضا يمكن الحصول على الائتمان من قبل الموردين أو الحصول على رأس المال بعدة طرق من المؤسسات المهتمة بدعم المشروعات الصغيرة الحكومية منها وغير الحكومية أو من خلال المشاركة لبعض مالكي رأس المال بهدف زيادة التمويل للمشروع.

وأوضحت أن السياسات التمويلية لمعظم البنوك التجارية لا تقوم إلا بتمويل الأنشطة التجارية ، في حين أن الأنشطة الاستثمارية كالمشاركة في تمويل إنشاء صناعات محدودة أو غائبة ، نظرا لانخفاض العائد المنتظر من القروض الصغيرة ، وارتباط نشاطها بعمليات تجارية بعيدة عن المخاطر وسريعة العائد.

واقترحت في هذا الجانب إنشاء مراكز صغيرة للتدريب على الصناعات الصغيرة في الأرياف من اجل نقل العمالة من القطاع التقليدي (الزراعي) أو القطاع الأقل إنتاجية إلى القطاع الحديث الصناعي و بناء البنية التحتية في الأرياف تمثل عاملاً أساسياً لزيادة انتشار المصارف في الأرياف .

وناشدت صانعي القرار الاهتمام الكبير بالصناعات الصغيرة من خلال معالجة كل التحديات التي تواجهها (مالية - تكنولوجية - تشريعية - فنية - تسويقية - ترويجية)، إضافة الى التركيز على التمويل الخارجي (المصارف المتخصصة والمصارف التجارية و الإسلامية) وجعل مؤسسات التمويل تعطي بعض الامتيازات للصناعات الصغيرة كونها الأكثر مقدرة، على معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية.

واعتبرت " المشكلة الأساسية لهذه الدراسة تتركز في كيفية نقل العمالة من القطاع التقليدي الزراعي إلى القطاع الحديث الصناعي وهذا لن يتأتي إلا من خلال إعادة استثمار أرباح أصحاب رأس المال في الاقتصاد المحلي بدلا من تسربه إلى الخارج أو من خلال التمويل من المصارف".

وعللت ذلك بانخفاض نسبة الطلب للقوى العاملة في النشاط الزراعي والسمكي التي بلغت نحو 37ر1 ٪ عام 2003، نظرا لانخفاض مستوى الدخل.. مؤكدة أن عملية نقل اكبر قدر من العمالة من القطاعات غير الإنتاجية إلى القطاع الإنتاجي (الصناعي) ستؤدى إلى نقلة نوعية وبالتالي سيزداد الإنتاج ومن ثم يزداد مستوى الدخل الفردي.

فيما أشارت الدراسة طبقا لنتائج مسح الطلب على القوى العاملة في المنشآت الخاصة لعام 2003 الى أن نسبة العاملين في الصناعات التحويلية لا تمثل إلا 23 ٪، حيث أظهرت أن أكبر نسبة لطلب القوى العاملة هي في مجال تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات والسلع الشخصية والأسرية بنحو 50 ٪ .

وأضافت " اغلب الشريحة في هذا المجال يطلبون العمل في ذلك لأنه الأسرع في الحصول على العوائد على الرغم من أن ممارسة النسبة الكبيرة دون دراسة أو تخصص وإنما بالاحتكاك والممارسة"، مشيرة إلى وجود أساليب خاطئة تمارس في تلك العملية.

فيما تجرى الترتيبات لافتتاح مركز خدمات المستثمر في عدن

منح تراخيص لـ (29) مشروعا استثماريا بعدن بكلفة تزيد على خمسة مليارات ريال

عدن/ 14 اكتوبر/ متابعات:

بلغ عدد المشاريع الاستثمارية التي تم منحها التراخيص من قبل مكتب الهيئة العامة للاستثمار بمحافظة عدن خلال التسعة الأشهر المنصرمة من العام الجاري 2008م حوالي 29 مشروعا استثماريا تقدر تكلفتها بنحو 5 مليارات و144 مليوناً و579 ألف ريال.

واوضح تقرير إحصائي صادر عن مكتب هيئة الاستثمار بعدن أن تلك المشاريع توزعت على القطاعات الصناعية والسياحية والخدمات والتعليم والسكن والصحة ، وقد وفرت نحو 946 فرصة عمل ، مشيرا الى ان القطاع الصناعي تصدر قائمة هذه المشاريع حيث تضمن 12 مشروعا تلاه القطاع الصحي بثمانية مشاريع والسياحة ثلاثة مشاريع ، فيما توزعت بقية المشاريع على قطاعات التعليم ، الصحة ، السكن والخدمات.

من جهة اخرى تجرى حالياً بمحافظة عدن وفي إطار الاحتفالات بأعياد الثورة اليمنية سبتمبر واكتوبر والـ 30 من نوفمبر، الاستعدادات لافتتاح مركز خدمات المستثمر التابع لمكتب الهيئة العامة للاستثمار بالمحافظة.

وصرح الاخ عادل الاشطل ، مدير مكتب الهيئة العامة للاستثمار بعدن ، ان المركز سيكون مقره في ديوان محافظة عدن ، وسيكرس نشاطه لتحسين المناخ الاستثماري بالمحافظة وخلق فرص استثمارية جديدة من خلال تقديم خدمات متميزة وسريعة للمستثمرين وتوفير الوقت والجهد وتجنب الروتين في المعاملات ، وصولا إلى تحقيق أداء عال وتحسين البيئة الاستثمارية بعدن لتكون بوابة للمستثمر المحلي والأجنبي وتقديم الرأي والاستشارة في المجالات المراد الاستثمار فيها.

وافاد الاشطل أن المركز سيعمل فيه طاقم تشغيلي يتراوح بين 25 ـ 40 موظفا منهم مندوبين من الجهات الحكومية والجهات ذات العلاقة بالاستثمار والمستثمرين ومنها هيئة الأراضي والتخطيط الحضري ، الأشغال العامة والطرق ، الضرائب ، البيئة والسياحة ، مشيرا الى انه يجري الآن طلب مندوبين من الصناعة والثروة السمكية والصحة ومكتب العمل والجمارك والجوازات.

واوضح مدير مكتب هيئة الاستثمار بعدن ان جميع هؤلاء المندوبين في مركز خدمة المستثمر يأتي بهدف اخذ الرأي والمشورة وسرعة انجاز المعاملات اللازمة وبما يساعد على تقديم خدمات متميزة وفريدة للمستثمرين وتحقيق سهولة التعامل ودقة وسرعة الأداء.

وأكد ان المركز سيوفر جميع الإمكانيات واحدث المعدات اللازمة لنظام النافذة الواحدة التي تربط المركز بجميع المرافق الحكومية ذات العلاقة لتسهيل وسرعة الإجراءات وبما يخدم الاستثمار ويشجع المستثمرين .

بكلفة تتجاوز 8 مليارات ريال تنفيذ مشاريع للتعليم الفني والمهني بذمار

ذمار / سبأ:

يجري العمل حاليا في محافظة ذمار على تنفيذ عدد من مشاريع التعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة تتجاوز الـ 8 مليارات و600 مليون ريال .

وأوضح مدير عام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بذمار المهندس/ عصام حسن عبد العزيز لوكالة الأنباء اليمنية /سبأ/ أن تلك المشاريع تتضمن إنشاء خمسة معاهد للتدريب المهني والفني والصناعي في مناطق ذي سحر بمديرية عنس والدرب بمديرية مدينة ذمار ونعمان بمديرية وصاب العالي و طريزان بمديرية الحداء ومديرية ميفعة عنس بتكلفة تتجاوز الـ 5 مليارات ريال.

كما تتضمن إنشاء كلية المجتمع في مدينة ذمار بتكلفة تبلغ نحو 3 مليارات و600 مليون ريال .

وبين المهندس عصام أن الكلية تضم 14 تخصصاً لأقسام تكنولوجيا المعلومات وإدارة المشروعات الصغيرة والتنمية الريفية والتربية الأسرية والفندقة والسياحة والعلوم المصرفية والعلوم الصحية تمريض ومختبرات والتبريد والتكثيف.... مشيراً إلى أهمية هذا المشروع في إخراج كوادر مؤهلة تلبي إحتياجات سوق العمل المتنامية من مختلف الكوادر المتخصصة .

ولفت مدير مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بذمار إلى أن من ضمن خطط الوزارة والسلطة المحلية خلال السنوات القادمة إنشاء 9 معاهد مهنية نظام 2 - 3 سنوات بعد التعليم الأساسي و4 معاهد تقنية نظام السنتين بعد التعليم الثانوي في عدد من مديريات المحافظة.

وأوضح أن تلك المشاريع تهدف لتوسيع التعليم الفني والمهني ليستوعب ما نسبته 15 بالمائة من مخرجات التعليم الأساسي والثانوي وتضييق الهوة بين مخرجات التعليم الفني والتعليم العالي وإيجاد الكوادر الوسطية وتطوير وتنويع أنماط التعليم الفني والتدريب المهني لتأهيل مختلف الفئات .

يشار إلى أن محافظة ذمار حظيت في البرنامج الاستثماري المركزي للعام 2008م بـ 16 مشروعاً في مجال التعليم الفني والتدريب المهني بتكلفة تقدر بنحو 3 مليارات و180 مليون و602 ألف ريال.

كلفتها (40) مليار ريال .. افتتاح ووضع حجر الأساس لمشاريع بعمران

عمران / سبأ:

تشهد محافظة عمران خلال الأيام القادمة افتتاح ووضع حجر الأساس لـ 56 مشروعاً في مختلف المجالات التنموية بتكلفة تتجاوز 40 مليار ريال.

وأوضح محافظ عمران كهلان مجاهد ابوشوارب أن من أهم تلك المشاريع التي سيتم وضع حجر الأساس لها مشروع الطاقة الرابع(ب) للكهرباء بتكلفة 21 مليون دولار حيث سيغطي المشروع 200 قرية في مختلف مناطق مديريات المحافظة.

وأضاف أنه سيتم وضع حجر الأساس لمشاريع طرق بطول 400 كيلو متر والتي وجه بتنفيذها فخامة الأخ الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية خلال زيارته للمحافظة العام المنصرم بتكلفة نحو 22 ملياراً و800 مليون ريال إضافة إلى خمسة مشاريع لمباني كليات ورئاسة جامعة عمران بتكلفة تتجاوز 5 مليارات ريال.

وأشار إلى أن هناك عدداً من المشاريع الأخرى التي سيتم وضع حجر الأساس لها في قطاعات التعليم والمياه والسدود تتجاوز تكلفتها 6 مليارات و800 مليون ريال .

وبين المحافظ أنه سيتم افتتاح 20 مشروعاً في القطاع الصحي، والتعليمي والمياه بتكلفة مليار و200 مليون ريال.

ولفت محافظ عمران إلى ما تم إنجازه من مشاريع استراتيجية خلال السنوات المنصرمة كان أهمها توسعة مصنع أسمنت عمران بخط انتاجي جديد وبطاقته الإنتاجية بلغت مليوناً و100 ألف طن سنويا بتكلفة 33 مليار ريال .

وأوضح أن نسبة الانجاز في مشروع المستشفى المركزي بمدينة عمران البالغ سعته 300 سرير وبتكلفة 2 مليار ريال قد بلغت 80 في المائة.

وقال «أن العمل يجري على استكمال مشاريع طرق ريدة - حرف سفيان بطول 83 كيلو متر وبتكلفة 2 مليارين و250 مليون ريال و طريق السكيبات - المدان بطول 33 كيلومتر بتكلفة 2 مليار ريال وطريق القابعي - شهارة بطول 20 كيلومترا بتكلفة 2 مليار ريال».

النقد بين المقبول وغير المقبول

سعيد محمد سالمين

جبل الإنسان على ممارسة النقد في حياته بالسليقة منذ نعومة أظفاره فأي شيء لا يروق له فإنه ينتقده بحسن نية دون أن يدرك أنه يقول كلاماً نقدياً كما أن الإنسان بطبيعته يمكن أن يتقبل النقد إذا كان موجهاً برفق وبطريقة بناءة وهادفة إلى سلوكياته غير المستحبة أو إلى أعماله أو إلى أفكاره، أما إذا كان النقد يتناول شخصيته وانتهاك كرامته والتجريح فيها فإن بالتأكيد لن يتقبل مثل هذا الانتقاد الجارح.

وفي مجال الوظيفة العامة أو حتى في أدنى مستوى إداري فهناك قاعدة إدارية متعارف عليها تقول يجب أن يميز أي مسؤول بين " الكرامة الشخصية وكرامة المنصب"

فعندما يتبوأ أي موظف حكومي منصباً إدارياً تنفيذياً رفيع المستوى فلا شك أن تصرفاته الإدارية تكون عرضة للنقد من قبل عملائه أو من المواطنين الذين يتعاملون معه في قضاء حوائجهم وانجاز معاملاتهم الإدارية بدون محاولته في عرقلتها أو التسويف والتلكؤ في إنجازها الأمر الذي يفرض على هذا المسؤول القيادي أن يتحلى بالأخلاق وأن يتذرع بالصبر والقدرة على التحمل والجلد وأن يكون مرناً وحكيماً في تصرفاته وحسن معاملاته مع المواطنين وأن يقابلهم بالبشاشة والكياسة واللطف والليونة في حسن التخاطب معهم وقد قال أرسطو أحد فلاسفة الإغريق (إذا أردت أن تعرف أخلاق الشخص فأعطه مسؤولية وراقبه كيف يتصرف ويتعامل مع الآخرين فإنه سوف يكشف عن معدنه الحقيقي وسيثبت لك إن كان أهلاً للمسؤولية وتحملها بصبر واقتدار أم أنه سريع الانفعال ولا يتقبل أي نقد موجه إليه بل دائماً في شجار مع الآخرين) .

إن كل شيء في حياتنا لا يمكن إصلاحه واستقامته أو اعوجاجه أو النظر في تصحيحه إلا إذا تمكنا من ناصية النقد البناء الهادف وامتلكنا المعرفة المتعمقة والدراية السليمة في حسن نوايانا وحددنا الظواهر السلبية والأعمال والتصرفات غير المستحبة والأفكار الغامضة المعروضة للتقييم والنقد بموضوعية دون التعرض للتجريح والإساءة إلى صلب شخصية الإنسان والانتقاص من قدره بل يجب أن يكون هدفنا من النقد هو تبيان محاسن الشيء موضوع النقد وعيوبه.

خلاصة القول إن النقد له أصول وقواعد وعلينا الإلمام بها وممارستها بوعي وموضوعية ومسؤولية ولاشك أن النقد يلعب دوراً مهماً في الارتقاء والرقي بالشعوب ويساعد على التطور إلى الأفضل دائماً بل ويتشعب إلى مختلف المجالات كما أن مجال الإبداع الفني والأدبي مثلاً لا يمكن أن يكتب له النجاح التام ويتطور باطراد ما لم تصاحبه حركة نقدية متواصلة فالنقد عموماً له مكانة كبيرة في عالم اليوم فلماذا إذن لا نمارسه عن وعي واقتناع ونتقبل نتائجه الإيجابية في تطوير شتى مجالات حياتنا العامة ؟